اجتهادات
فسادُ الفيفا وإفساده

(فساد الفيفا والنظام الرأسمالى العالمى). كان هذا عنوان دراستى المنشورة فى عدد أكتوبر 2015 من مجلة السياسة الدولية، بُعيد فضائح كُشف عنها فى الاتحاد الدولى لكرة القدم، وأدت إلى استقالة رئيسه السابق بلاتر ثم إحالته على القضاء. ولم تكن استقالته سوى نهايةً لمرحلةٍ واحدةٍ من الفساد الذى يلازمُ اللعبة الأكثر شعبية فى العالم منذ أن صار البيزنس غالبًا فيها. لكن معضلة هذه اللعبة ليست فقط فى الفساد المالى الذى يتحمل الفيفا المسئولية الأولى عنه فى كل مكان، ولكن أيضًا فى الإفساد المترتب على سوء الإدارة. وتُعد التعديلات المتوالية فى قانون كرة القدم أحد تجليات هذا الإفساد، لأنها تؤدى إلى تغييرٍ غير مدروس، وظلمٍ يلحقُ بأنديةٍ ومنتخباتٍ فى اللعبة التى كان يُنظر إليها بوصفها الأكثر عدلاً فى مختلف جوانب الحياة على الأقل من زاوية تكافؤ الفرص بين المتنافسين فيها. وقبل أيامٍ أجرى الفيفا تعديلاتٍ جديدةً لا داعى لها0 ولعل أكثرها إفسادًا للعبة فهو تجريب لعب رمية التماس بالقدم بدلاً من اليدين. وإذا أُقر هذا التعديلُ بشكلٍ نهائى، فسيُغيَّرُ واحدةً من القواعد التى مُيزَّت هذه اللعبة، وصارت راسخةً على مدى فترة طويلة. ويحدثُ هذا فيما يتجاهلُ الفيفا مظالم متزايدةً نتجت عن تعديلاتٍ أجراها فى الفترة الأخيرة، مثل احتساب ركلة جزاء عندما تصطدمُ الكرةُ بذراع أو يد المدافع دون قصدٍ ظاهر. وهذه قاعدةُ ينتاب نصها غموضُ شديد.

وقد اخترتُ أفضل ترجمةٍ عربيةٍ وجدتها لها، وهى (يُعتبر أن اللاعب جعل جسمه أكبر بشكل غير طبيعيٍ عندما لا يكونُ وضعُ يده/ذراعه نتيجةً طبيعيةً لحركة الجسم فى الوقت المحدد). ويواجه تطبيق هذه القاعدة صعوبات بشأن تقدير هل تعمد المدافعُ تغيير وضع ذراعه، أم أن حركته تُعدُ طبيعية. والجواب الشافى صعبُ لأنه يتطلبُ قياسًا بالغ الدقة لحركة المدافع فى جزءٍ من الثانية. ومراجعةُ هذه القاعدة أهم بكثيرٍ من استحداث قواعد جديدة بلا مبرر, لإنهاء ظلمٍ ينتجُ عن تناقض تقديرات الحكام, الأمر الذى يتسببُ فى حرمان أندية ومنتخبات من بطولاتٍ مستحقة، أو تخسيرها مبارياتٍ مؤثرة.